الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-26

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

دراستها في آجال 12 يوما بعد ايداعها

الفصل في ملفات المترشحين للتشريعيات يوم 9 ماي

سيكون آخر أجل للفصل في ملفات قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة يوم 9 ماي المقبل، حسب ما كشفت عنه، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيان لها.

وأفادت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن "الفصل في الملف يكون في آجال 12 يوما على الأكثر من تاريخ إيداعه، بما فيها الملفات التي لم يتم الفصل فيها"، و عليه "آخر أجل سيكون يوم 9 ماي 2021 كأقصى حد".

كما ذكرت، في سياق ذي صلة، بأن آجال إيداع ملفات الترشح تم تحديدها بـ45 يوما قبل تاريخ الاقتراع، وبذلك "ينقضي الأجل المخصص لهذه العملية يوم 27 أفريل 2021 على الساعة منتصف الليل بتوقيت الجزائر".

ومن جهة أخرى، تعلم السلطة الأحزاب و القوائم المستقلة الراغبة في الترشح بأنه بإمكانها إيداع استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، و هذا "قبل ست ساعات على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات أي يوم 27 أبريل 2021 على الساعة السادسة مساء بتوقيت الجزائر".

كما "يمكن للأحزاب و القوائم المستقلة الراغبة في الترشح التي قامت بإيداع الاستمارات إلى غاية 22 أبريل 2021 و لم تكن قد استوفت النصاب القانوني المطلوب وفقا لأحكام المادة 316 من الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل و المتمم، أن تودع عددا إضافيا من استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية ضمن الآجال المنوه عنها أعلاه".

وفي هذه الحالة، "تتحصل على محضر تكميلي يتضمن معطيات المحضر الأول و المعطيات الجديدة من القاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية، بعد مراقبة استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية و التأكد من صحتها وفقا للقانون"، وفقا لما تضمنه ذات البيان.

صليحة.م

حركة النهضة تستوفي شروط المشاركة في التشريعيات

» أنهت حركة النهضة مرحلة جمع التوقيعات للمشاركة في الاستحقاقات التشريعية المزمع إجراؤها في 12 جوان المقبل، بحيث أكدت التشكيلة السياسية أنها استوفت كل الشروط وهو ما تثبته المحاضر الرسمية المتوفرة لديها والصادرة من قبل المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وقالت حركة النهضة إن الحزب جمع كل التوقيعات، عكس ما تم الترويج له عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، حيث جاء في نص البيان: « استوفينا كل الشروط وما تم تداوله قبل الآن راجع إلى كون حصيلة إيداع استمارات التوقيعات التي تم تداولها مؤقتة". ◆

س.س

الشروق

القانون منحهم الفرصة ضمن كوطة الشباب والجامعيين

بعد حراك 22 فبراير.. التشريعيات تسيل لعاب الطلبة الجزائريين!

إلهام بوثلجي

مع بداية العد التنازلي لانتهاء آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان 2021، برزت في القوائم المودعة أسماء لطلبة جامعيين قرروا خوض غمار المنافسة، بعدما أتاح لهم القانون العضوي للانتخابات دخول مجال السياسة من بابه الواسع.

كشفت القوائم المودعة من أجل إبداء نية الترشح لانتخابات 12 جوان سواء الحزبية منها أو حتى الحرة عن رغبة عدد لا بأس به من الطلبة في ولوج عالم السياسة، وخاصة الطلبة المنتمين للتنظيمات الطلابية الناشطة في الجامعة الذين يريدون نقل تجربتهم النضالية من أسوار الجامعة إلى قبة زيغود يوسف.

ممارسة السياسة من قبل الطلبة كانت بالأمس تهمة

وفي السياق، قال سليمان زرقاني طالب جامعي في تصريح لـ"الشروق" إن الفرصة الآن متاحة للطلبة الجامعيين والشباب الذين تم تغييبهم لسنوات عن الساحة السياسية واستطاعوا بفضل حراك 22 فبراير الخروج من الركود والسبات، مشيرا إلى أن ممارسة السياسة من قبل الطلبة سابقا كانت تهمة يُفهم منها تسييس الجامعة، في حين يوجد فرق بين أن يكون الطالب مسيسا وأن تسيس الجامعة، ليضيف: "لو لم تمارس النخبة السياسة فمن يمارسها؟ وبسبب تغييب الطلبة والكفاءات شاهدنا النماذج بأم أعيننا حتى أصبح البرلمان يوصف ببرلمان الحفافات ودون مستوى"، يقول زرقاني.

وأفاد المتحدث بأن قانون الانتخابات الجديد شكل فرصة حقيقية للشباب، لاسيما أن الأحزاب السياسية مرغمة على أن تضم نصف قوائمها شبابا والثلث منهم حاصلون على شهادة جامعية، معتبرا بأن الاستحقاقات المقبلة ستكون تحديا حقيقيا للشباب للمساهمة في بناء الدولة والوطن وأخذ المشعل لا انتظار تسلمه.

وأضاف بأن هناك إقبالا معتبرا من قبل الطلبة لدخول غمار الانتخابات رغم العراقيل المتمثلة في صعوبة الحصول على بطاقة الإعفاء من الخدمة الوطنية، وهذا بعيدا عن ثلاثية الخوف والتثبيط ومنطق العرش التي عايشوها لسنوات وكانت تكبح طموحهم وتحركاتهم.

الخدمة الوطنية كانت أكبر عائق للطلبة للترشح

وإلى ذلك، يرى القيادي في حركة مجتمع السلم أحمد صادوق بأن ترشح الطلبة الجامعيين للانتخابات هو التزام بالقانون الجديد الذي يفرض على الأحزاب مناصفة قوائمها بين الشباب أقل من 40 سنة ومن هم أكبر من ذلك، مع تخصيص كوطة الثلث للشباب الجامعي سواء طلبة أو خريجين، وأضاف بأنهم في الحركة طبقوا القانون لدرجة أن قوائمهم وصلت نسبة الشباب فيها 100 بالمئة وأغلبهم جامعيون، ولفت إلى أن أكبر عائق لترشح الطلبة يكمن في وثيقة الخدمة الوطنية وإلا لكان عدد الطلبة معتبرا، وأن أصغر مترشح في الحركة يبلغ 25 سنة من العمر ومترشحة في 26 من العمر، ليؤكد على أن الجزائر تُبنى بالكفاءات الشابة وأن الانتخابات التشريعية المقبلة فرصة حقيقية لتسليم المشعل لهؤلاء الشباب واختبارهم في الميدان.

71 بالمئة طلبة وإطارات جامعية في الأرندي

ومن جهته، قال المكلف بالإعلام في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، صافي العربي، لـ"الشروق" بأنه من بين 1300 مترشح في حزبه، يوجد منهم 71 بالمئة طلبة وإطارات جامعية من الجنسين، مشددا على حرص "الأرندي" على المناصفة بين مختلف الفئات العمرية.

واعتبر أن دخول الطلبة غمار السياسة مؤشر إيجابي لبناء الجزائر الجديدة، بعدما فتحت السلطة كل الأبواب لهم من خلال القانون العضوي للانتخابات، وأضاف بأن حزبه اعتمد حصة الشباب منذ المؤتمر الثالث سنة 2008 وكانت حينها 20 بالمئة وتطورت لتصل حتى 50 بالمئة، وأوضح ذات المتحدث بأن الراغبين في الترشح منهم من لا يزال طالبا في الجامعة وآخرون أنهوا دراستهم الجامعية، حيث إن الأغلبية منهم لديهم علاقة بالتنظيمات الطلابية والعمل الجمعوي والواقع بيّن بأنهم الأقرب للسياسة.

طلبة يدخلون غمار السياسة لأول مرة

وبدوره، أكد القيادي في حزب جبهة العدالة والتنمية لخضر بن خلاف في اتصال بـ"الشروق" بأن القانون يفرض على كل القوائم المناصفة للشباب والثلث للجامعيين، وأشار إلى أن قوائم الجبهة تضم نحو 60 بالمئة شباب سواء الطلبة الجامعيين الذين لا يزالون يزاولون دراستهم أو طلبة الدكتوراه وهذا تماشيا مع القانون، ولإعطاء فرصة لهذه الشريحة التي كانت مغيبة في السنوات الأخيرة، ولفت إلى أن حزبه يرمي إلى تشبيب هياكله ومنح الفرصة للشباب والكفاءات، مشيرا إلى أن أغلب الطلبة الذين انضموا للجبهة سبق لهم ممارسة النضال مع التنظيمات الطلابية أو حتى الأحزاب ومنهم حتى من لم يمارس السياسة في حياته.

الشروق

برّرت الاستعانة بهم بفتح المجال أمام الوافدين من الحراك

"غرباء" يكتسحون قوائم الأحزاب في التشريعيات

أسماء بهلولي

اكتسحت أسماء جديدة وغريبة قوائم التشكيلات الحزبية الكبرى وحتى المتوسطة في تشريعيات 12 جوان المقبل، في سابقة هي الأولى من نوعها أرجعها ممثلو الأحزاب إلى الرغبة في فتح أبواب الترشح أمام الجزائريين والإطارات الشابة الطامحة لدخول عالم السياسة، في حين وصف آخرون هذه الخطوة بالاعتراف الصريح للأحزاب بإفلاسها من الإطارات المعول عليها لدخول سباق البرلمان ولجوئها إلى مخططات بديلة لتغطية هذا العجز.

شكل الإعلان عن القوائم الحزبية المعنية بتشريعيات 12 جوان المقبل، المفاجأة لدى العارفين بالشأن السياسي على خلفية بروز أسماء "غريبة" لا تمت بصلة لتلك الأحزاب أو بالأحرى هي لمرشحين عرفوا بانتمائهم الحزبي لتشكيلات سياسية أخرى وجدوا أنفسهم اليوم متربعين على قوائم حزبية جديدة، وهي الظاهرة التي وقفت عليها "الشروق" لدى نواب سابقين كانوا في حزب جبهة التحرير الوطني وترشحوا هذه المرة في قوائم التجمع الوطني الديمقراطي خاصة في ولايتي الجلفة والعاصمة، وهو ما يرده عليه القيادي في الحزب العربي صافي، بالقول بإن الأرندي ليس لديه نقص في مخزون الإطارات وإنما سياسة الحزب الجديدة القاضية بفتح الأبواب أمام الجزائريين للترشح باسم الحزب وراء استحداث آليات جديدة في عملية الترشح شريطة أن يكون الراغب في دخول قوائم التجمع الوطني الديمقراطي قريبا من الخط الوطني للحزب إضافة إلى النزاهة والكفاءة، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن التغييرات التي عرفتها البلاد بعد حراك 22 فيفري 2019 كانت سببا في تغيير المفاهيم التي انبثقت عنها خارطة سياسية جديدة منفتحة على الجميع خاصة من فئة الشباب وممثلي المجتمع المدني.

من جانبه، يرى رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان في تصريح لـ"الشروق" أن ظاهرة ترشيح غرباء عن الحزب في قوائمهم الانتخابية أمر طبيعي فقد سبق لهم أن أعلنوا عن فتح أبواب الترشيحات أمام الإطارات والكفاءات الراغبة في الانخراط باسم حزب جيل جديد في التشريعيات المقبلة خاصة القادمين من الحراك الشعبي والوجوه المحلية التي تحظى بشعبية كبيرة لدى المواطنين، مشيرا في هذا الصدد أن حزبه وضع شروطا أساسية للترشح تقوم على مبدأ احترام الحزب وخطه الوطني.

في حين يرفض محدثنا الحديث عما وصفه بالإفلاس السياسي الذي دفعهم لترشيح غرباء عن الحزب قائلا: "80 بالمائة من قوائم حزب جيل جديد تضم مناضلين من الحزب أما البقية فهم يرفضون الترشح ونحن نحترم قرارهم"، في حين لم يخف جيلالي سفيان لجوء حزبه لإطارات من خارج الحزب لترشح في الولايات الجنوبية لتغطية العجز في المناضلين. وهو نفس ما ذهب إليه القيادي في حركة البناء الوطني احمد الدان، الذي برر خيار حزبه في فتح أبواب قوائمهم الانتخابية أمام مناضلين من خارج الحركة لترشح باسمهم في التشريعيات المقبلة بكون الساحة السياسية في الماضي همشت العديد من الإطارات والكفاءات ما دفعهم للتفكير في كيفية إعادة الاعتبار لهم من خلال السماح لهم بالترشح في قوائم حركة البناء الوطني، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن هذا القرار صادر من مناضلي الحزب وليس من القيادة وهذا بعد نقاش طويل، نافيا أن يكون هناك تهميش لقيادات ومناضلي حركة البناء الوطني قائلا: "الأحزاب في الماضي كانت مخطوفة والعديد من الإطارات أبعدت عن العمل السياسي".

من جانبه، يرى القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني محمد عماري أن الآفلان ضد فكرة فتح الأبواب أمام مترشحين من خارج الحزب لدخول غمار التشريعيات عبر قوائم تحمل "وسم" الحزب العتيد، مشيرا في تصريح لـ"الشروق" أن حزبهم لديه العديد من الكفاءات والإطارات الراغبة في دخول غمار التشريعيات ما جعلهم يقعون في مشكلة الترشيح في ظل وجود خزان كبير من المناضلين أبدوا رغبتهم في المشاركة في الانتخابات المقبلة.

شرفي يمدد آجال الرد على ملفات الترشح لمدة 4 أيام

قرارات "السلطة" قابلة للطعن أمام المحاكم الإدارية

وجه محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مراسلة إلى منسقي المندوبيات الولائية، يؤكد فيها تمديد أجل الرد على ملفات الترشح بالقبول أو الرفض، لمدة 4 أيام. وأوضح محمد شرفي، في مراسلة له، وجهها لمختلف منسقي المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يوضح لهم كيفية تطبيق ما جاء من تعديلات جديدة في الأمرية الرئاسية التي وقعها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وصدرت في العدد الأخير من الجريدة الرسمية والمتضمن تعديل مادين قانون الانتخابات. وشرح محمد شرفي، مختلف الامتدادات المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ما جاء من تعديل، حيث تنص المادة 206 التي طالها التعديل على أنه "يجب أن يبلغ قرار الرفض، تحت طائلة البطلان، خلال ثمانية، ابتداء من تاريخ التصريح بالترشح. ويمكن رئيس السلطة المستقلة، عند الاقتضاء، تمديد هذا الأجل بأربعة أيام على الأكثر ويعد الترشح مقبولا بانقضاء هذا الأجل". وبناء على التعديل الجديد لقانون الانتخابات، فإن أجل الرد على ملفات الترشح بالقبول أو الرفض، بالنسبة للذين يودعون ملفاتهم في آخر يوم، المتمثل في الثلاثاء 27 أفريل الجاري منتصف الليل، سيكون الرد عليهم 12 يوما، ما يعني - حسب مراسلة شرفي - سيكون يوم 09 ماي القادم. وبخصوص الذين أودعو ملفاتهم قبل صدور التعديل وإضافة أربعة أيام حسب نص المادة 206 الجديدة، فإنه كان يفترض على منسقي المندوبيات

الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الرد بداية من يوم أمس الأحد، غير أن المادة المعدلة تمنح للمنسقين إمكانية إضافة 4 أيام قبل الرد على ملفات الترشح بالقبول أو الرفض. للإشارة، فإن محمد شرفي، قال إن تمديد هذه العملية جاء "تجنبا للازدحام والتسرع في دراسة الملفات وحتى يأخذ كل ملف حقه من الدراسة والعناية من طرف التنسيقيات المحلية للسلطة الانتخابية، تقدمنا لرئيس الجمهورية بطلب واستجاب له بكل روح تقدير للمسعى وفهم المغزى منه". وبخصوص إجراءات الطعن في قرارات المنسقين الولائيين لسلطة الانتخابات، نصت المادة على أنه "يكون قرار الرفض قابلا للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة (3) أيام، ابتداء من تاريخ تبليغه"، على أن تفصل المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في الطعن خلال يومين، ابتداء من تاريخ إيداعه. كما يمكن أيضا الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل يومين، ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم، على أن تفصل المحكمة الإدارية للاستئناف في الطعن في أجل يومين، ابتداء من تاريخ إيداعه.

ع. بن

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

سلطة الانتخابات:

الفصل في قوائم المترشحين للتشريعيات يوم 9 ماي

حددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها، يوم 9 ماي المقبل للفصل في قوائم المترشحين للتشريعيات المقررة يوم 12 جوان القادم.

وقال البيان إن الفصل في الملف يكون في أجل 12 يوما على الأكثر من تاريخ إيداعه، بما فيها الملفات التي لم يتم الفصل فيها، وأن آخر أجل سيكون يوم 9 ماي 2021 كأقصى حد.

وأعلن البيان أن إيداع ملفات الترشح تم تحديدها بـ45 يوما قبل تاريخ الاقتراع، وينقضي الأجل المخصص لهذه العملية منتصف الليل بتوقيت الجزائر من يوم 27 أفريل 2021. وقال البيان "بهذا تنهي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إ علم الأحزاب والقوائم المستقلة الراغبة في الترشح بأنه بإمكانها إيداع استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية، وأن تكون مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين إ رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليمياس".

وأضاف البيان أن "الإيداع سيكون قبل 6 ساعات على الأقل من انتهاء الأجل، وذلك على الساعة السادسة مساء بتوقيت الجزائر يوم 27 أفريل 2021".

م/ر

حزب طلائع الحريات يتجاوز عتبة التوقيعات ويقرر المشاركة في تشريعيات جوان القادم

أعلن حزب طلائع الحريات عن تجاوز عتبة التوقيعات، مؤكدا جاهزيته لإيداع قوائم الترشيحات لدى مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية، عبر 58 ولاية. وأوضح الحزب الذي أسسه رئيس الحكومة الأسبق، علي بن فليس، أن عملية جمع استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية التي جمعها عبر كافة ولايات الوطن، مكّنته من تجاوز العتبة المقررة حسب المادة 316 الفقرة 2 من القانون العضوي لنظام الانتخابات، حيث أن الحزب قد قام بإيداع استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية للانتخابات التشريعية المقبلة، على مستوى اللجان الولائية، قبل انقضاء الآجال المحددة بيوم الخميس 22 أفريل 2021، عند الساعة الثانية عشر ظهرا، حسب الشروط الواردة في المادة 316 المذكورة أعلاه. وأوضح بيان طلائع الحريات أن عدد الولايات التي أودعت استمارات الاكتتاب بعد استيفائها للشروط القانونية، بلغت 41 ولاية.

محمد د.

إيداع 747 ملف ترشح للتشريعيات

العاصمة: 21 حزبا و10 قوائم حرة يودعون استمارات التوقيع

بلغ عدد ملفات الترشح للتشريعيات المودعة لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، 747 ملف، بينها 22 ملفا لأحزاب سياسية و265 ملف لقوائم حرة، فيما بلغ عدد الملفات المودعة بالخارج 15 ملفا لتسعة أحزاب سياسية.

وفي انتظار ارتفاع عدد ملفات الترشح المودعة على غاية الثلاثاء 27 أفريل، تحصي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 1813 ملف ترشح تم سحبها من قبل 53 حزبا معتمدا، و3075 ملف من طرف القوائم الحرة.

وتنتهي عملية إيداع ملفات الترشح للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 12 جوان المقبل يوم الثلاثاء 27 أفريل الجاري، بعد أن تقرر تمديد الآجال بـ5 أيام.

وأفاد المنسق الولائي للسلطة المستقلة للانتخابات بالعاصمة أنه تم استقبال استمارات التوقيع الخاصة بـ21 حزبا سياسيا و10 قوائم حرة حتى أمس الأحد.

وأضاف المنسق الولائي أنه قد تم إلى غاية أمس الأحد إيداع 13 حزبا و7 قوائم حرة ملفات ترشحها.

ع/خ

MIDI Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

LÉGISLATIVES

La date butoir pour l'examen des dossiers de candidature fixée

PAR RACIM NIDHAL

La date butoir pour l'examen des dossiers des listes de candidats aux prochaines élections législatives, a été fixée au 9 mai prochain, a indiqué l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) dans un communiqué.

"*L'examen des dossiers se fait dans les 12 jours au plus tard suivant la date de leur dépôt, ainsi la date butoir est fixée au 9 mai 2021*", a précisé l'ANIE.

Elle a également rappelé, que les délais de dépôt des dossiers de candidature étaient fixés à 45 jours avant la date du scrutin, et partant, "*le délai de cette opération expirera le 27 avril 2021 à minuit, heure d'Alger*". "*Les formulaires de signatures individuelles doivent être accompagnés d'une fiche d'information comportant les coordonnés des signataires et présentées au président la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'ANIE, 06 heures au minimum, avant l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidatures fixé au 27 avril 2021 à 18:00, heure locale*", a rappelé l'ANIE.

"*Les partis et les listes indépendantes désirant se présenter aux élections, ayant déposé des imprimés jusqu'au 22 avril 2021 et n'ayant pas rempli le quorum requis conformément aux dispositions de l'article 316 de l'ordonnance n 21-01 du 10 mars 2021 portant la loi organique relative au régime électoral modifié et complété, peuvent déposer un nombre supplémentaire d'imprimés de souscription de signatures individuelles dans les délais cités ci-dessus*".

Dans ce cas, "*un procès-verbal complémentaire contenant les données du premier PV et les nouvelles données sera délivré par le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'ANIE, après contrôle des imprimés de signature individuels et vérification de leur validité conformément à la loi*", a conclu le communiqué.

R. N.

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

تمديد أجال الإيداع يضمن دراسة ناجعة للملفات..شرفي:

إيداع 747 ملف ترشح عبر 58 ولاية

■ الملفات تعني 22 حزبا و265 قائمة حرة و15 ملفا بالخارج

تلقت مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر 58 ولاية 747 ملف ترشح لتشريعيات 12 جوان القادم، وذلك قبل الإعلان عن قرار تمديد آجال الترشيحات إلى غاية 27 أفريل الجاري، حسب رئيس السلطة السيد محمد شرفي الذي أشنى، أول أمس، على قرار التمديد كونه يمكن، حسبه، مصالحه من الدراسة الدقيقة للعدد الكبير من ملفات الترشيحات وفقا للأحكام الجديدة للقانون العضوي للانتخابات.

ش ع

وتتوزع الملفات المودعة لدى مندوبيات السلطة ما بين 22 حزبا سياسيا و265 ملف تخص قوائم حرة، في حين بلغ عدد الملفات المودعة بالخارج 15 ملفا منها 9 لأحزاب سياسية.

وقد أشنى رئيس السلطة الوطنية المستقلة، محمد شرفي، على تمديد آجال إيداع الترشيحات بـ5 أيام إضافية، بأمر من السيد رئيس الجمهورية، الذي عدل على إثر هذا الأمر، القانون العضوي للانتخابات في نص المادتين 203 و206، نزولا عند طلب السلطة، مشيرا إلى أن هذا القرار سيجنب هيته التسرع في دراسة ملفات الترشح بالنظر للكم الهائل للملفات، وبالتالي "تمكين كل ملف من أخذ حقه من العناية والتمحيص".

وأوضح شرفي، أن الرئيس استجاب بكل تقدير لهذا المسعى العام الذي يؤسس له هذا الاقتراع، والمتمثل في "تجديد الطبقة والمناخ السياسيين وبناء المؤسسات بناء على الاختيار الحر للشعب".

كما يضع القانون الجديد للانتخابات على عاتق السلطة مهمة التحقق من الشروط بدقة والنظر في مدى تطابقها على المترشحين، "وهي مهمة تتطلب الوقت اللازم".

جدير بالذكر أن المجلس الدستوري كان قد أكد، "دستورية" أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية والذي يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، كونها "لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح".

وتشير آخر الأرقام المقدمة من طرف رئيس سلطة الانتخابات، إلى سحب 1813 ملف ترشح من قبل 53 حزبا معتمدا و3075 ملف من طرف القوائم الحرة.

أستاذ القانون الدستوري نصر الدين معمري لـ"المساء":

تطهير القوائم من الفاسدين يعيد المصداقية للانتخابات

■ تعليل رفض القوائم يحمي المترشحين من التعسف ■ التوريث مرفوض سياسيا لكنه سليم قانونيا

أكد نصر الدين معمري، أستاذ القانون الدستوري بجامعة سطيف أن انطلاق عملية التحقيقات الأمنية في القوائم الانتخابية التي استوفت الشروط القانونية، تم الشروع فيها منذ بداية إيداع المترشحين ملفاتهم ضمن عملية تهدف إلى إسقاط أسماء المشبوهين بتهم الفساد المالي، ضمانا لمصداقية العملية الانتخابية وجعل الناخبين يتوجهون بكثافة إلى مكاتب التصويت يوم 12 جوان القادم.

شريفة عابد

وقال معمري في تصريح لـ"المساء"، إن اشتراط المشرع تقديم مبرر مقبول لدواعي رفض أي قائمة انتخابية فيه حماية قانونية للمترشحين من أي تعسف، دون أن يمنعه ذلك من القول إن التوريث عبر ترشيح أبناء وأقارب من توبعوا بتهم الفساد مرفوض سياسيا وأخلاقيا ولكنه يبقى سليما ولا شبهة فيه من الناحية القانونية.

وربط أستاذ القانون الدستوري، الحزم الذي أبدته مصالح الأمن في التعامل مع القوائم الانتخابية فرضه الفساد الذي كان يشوب المواعيد الانتخابية السابقة والاستغلال المفضوح للمال الفاسد في توجيهها، ضاربين عرض الحائط خيارات الناخبين، معتمدين في ذلك قاعدة "من يدفع أكثر يفوز بالمقعد".

وأكد نصر الدين معمري أن التحقيقات الأمنية انطلقت منذ بداية إيداع المترشحين ملفاتهم وخاصة الأحرار منهم ضمن عملية ستتواصل إلى غاية انتهاء الأحزاب من تقديم ملفات مرشحيها لدى المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، التي تستند في اتخاذ قرارها بقبول أو رفض أي ملف على تقارير مصالح الأمن.

وأكد في تعليق حول إقدام بعض المسؤولين السابقين وقادة أحزاب توبع مسؤولوها بتهم الفساد، بترشيح أبنائهم وأقاربهم أن الأمر مرفوض أخلاقيا وسياسيا خاصة وأن الموعد الانتخابي القادم شعاره "التغيير" بما يعني إحداث قطيعة مع ممارسات الماضي وعلى رأسها مسألة التوريث، حتى وإن أكد أن الأمر لا يتعارض مع القانون بقناعة أن متابعة أي شخص بتهمة الفساد لا يمكن إسقاطها على أفراد عائلته و هذا معمول به في كل التشريعات.

ويتم النظر في ملفات المترشحين وعلاقتهم بأوساط المال السياسي، مثلما ورد في نص المادة 200 التي تنص على "ألا يكون المترشح معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية".

وقال معمري بخصوص التفسيرات التي قد يعتمدها المحققون في التفسير التقني للمادة التي جاءت بصورة عامة وغير مفصلة، إنها تشمل كل المعاملات المالية غير القانونية وتورط المترشحين في فضائح مالية انتخابية واستغلال الملفات السابقة لبعض المترشحين، موضحا أن المشرع تدارك هذه النقطة عندما جاء التعديل في الأمر الرئاسي الأخير للمادة 206، حيث اشترط على السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "تعليل" رفض ملف المترشح، إذ تنص الإجراءات المتعلقة برفض أي ترشيح أو قائمة على أن يكون "الرفض معللا تعليلا قانونيا صريحا حسب الحالة بقرار من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة أو منسق السلطة لدى الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج".

واعتبر أستاذ القانون الدستوري، أن اشتراط تعليل الرفض فيه حماية للمترشحين من أي تعسف، بعد أن كان في السابق يبرر بكلمة "بناء على تحقيق أمني فقط"، أما الآن فالقانون يلزم السلطة كتابة سند الرفض بدقة في الملف"، الذي يمكن لصاحبه تقديم طعن أمام المحكمة الإدارية وحتى الاستئناف على مستوى مجلس الدولة. وسيكون أمام مصالح الأمن والسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات عمل طويل من أجل غربلة القوائم، ما استدعى تمديد أجل الفصل في ملف كل مترشح إلى 12 يوما بدلا عن 8 أيام، حيث ينتظر أن يتم الإعلان عن القوائم النهائية يوم 9 ماي القادم.

ويأمل الناخبون أن تكون هذه القوائم نظيفة وخالية من المشبوهين لإعادة الثقة في العملية الانتخابية وحث الناخبين على المشاركة في موعد 12 جوان القادم.

تيزي وزو

إيداع 13 استمارة ترشح لتشريعيات 12 جوان

استقبل المكتب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لولاية تيزي وزو، 13 استمارة ترشح للانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها بتاريخ 12 جوان المقبل، أودعتها 11 تشكيلة سياسية وقائمتان تخص مترشحين أحرار، في انتظار إيداع استمارات أخرى، بعدما تقرر تمديد آجال إيداع ملفات الترشح إلى 27 أفريل الجاري.

وقد أحصت مندوبية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لتيزي وزو، سحب 53 ملف ترشح من طرف الأحزاب السياسية والأحرار بالولاية تحسبا للانتخابات التشريعية المقررة بتاريخ 12 جوان المقبل، حيث تم سحب 28 استمارة من قبل الأحرار و25 استمارة من قبل الأحزاب، مع الإشارة إلى أن المترشحين الذين ستقبل ملفاتهم سيتنافسون على 11 مقعدا برلمانيا تمثل الولاية بالمجلس الشعبي الوطني، في حين قدرت الهيئة الناخبة بالولاية بـ698535 ناخب، سيصوتون عبر 1744 مكتب موزع على 704 مركز انتخاب.

س. زميحي

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Elections législatives du 12 juin

La date du dépôt des dossiers prolongée jusqu'au 9 mai

✍ **La date butoir pour l'examen des dossiers des listes** de candidats aux prochaines élections législatives a été fixée au 9 mai prochain, a indiqué samedi l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) dans un communiqué. «L'examen des dossiers se fait dans les 12 jours au plus tard suivant la date de leur dépôt, ainsi la date butoir est fixée au 9 mai 2021», a précisé l'ANIE. Elle a également rappelé que les délais de dépôt des dossiers de candidature étaient fixés à 45 jours avant la date du scrutin, et, partant, «le délai de cette opération expire le 27 avril 2021 à minuit, heure d'Alger».
«Les formulaires de signatures individuelles doivent être accompagnés d'une fiche d'information comportant les coordonnés des signataires et présentées au président la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'ANIE, 6 heures au minimum, avant l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidatures fixé au 27 avril 2021 à 18:00 heure locale», a rappelé l'ANIE.

«Les partis et les listes indépendantes désirant se présenter aux élections, ayant déposé des imprimés jusqu'au 22 avril 2021 et n'ayant pas rempli le quorum requis conformément aux dispositions de l'article 316 de l'ordonnance n° 21-01 du 10 mars 2021 portant la loi organique relative au régime électoral modifié et complété, peuvent déposer un nombre supplémentaire d'imprimés de souscription de signatures individuelles dans les délais cités ci-dessus».
Dans ce cas, «un procès-verbal complémentaire contenant les données du premier PV et les nouvelles données sera délivré par le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'ANIE, après contrôle des imprimés de signature individuels et vérification de leur validité conformément à la loi», a conclu le communiqué. L'opération de dépôt des dossiers de candidature au scrutin du 12 juin prochain, a été prorogée jusqu'à mardi 27 avril à minuit, en raison du nombre important de dossiers présentés, qui seront ainsi mieux étudiés. Cette prorogation s'est faite en vertu d'une ordonnance, signée par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, modifiant et complétant la loi organique relative au régime électoral.

Les délais de dépôt des dossiers de candidature ont été prorogés, à la demande de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) et après consultation du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres. Le dernier délai pour le dépôt des dossiers de candidature était fixé, au préalable, au jeudi 23 avril 2021 à minuit, après avoir débuté le 11 mars dernier. Le Conseil constitutionnel a affirmé la «constitutionalité» des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidatures pour les élections législatives du 12 juin prochain, considérant qu'elles «ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice par le citoyen de son droit d'être candidat», selon le Journal officiel.

Djamila Sai

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

PROLONGATION DES DÉLAIS DE DÉPÔT DE CANDIDATURE

Les arguments de l'Anie

LE CONSEIL constitutionnel a défendu le principe de «constitutionnalité» des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidature.

ALI AMZAL

Dans l'objectif de laisser aux organisateurs des prochaines élections législatives, en l'occurrence l'Autorité nationale indépendante des élections, toute la latitude et la transparence d'étudier les dossiers de candidature dans des délais, qui permettent de refléter le sérieux et la vigilance, affecté à cette opération. Dans un travail de coordination entre les différentes instances de contrôle et de décision et notamment en raison du nombre important des candidatures, l'opération de dépôt des dossiers de candidature aux législatives du 12 juin 2021 a été prorogée jusqu'à mardi 27 avril à minuit. Selon une procédure claire et transparente, la demande de prorogation de délai, émanant de l'Anie , le président de la République, a procédé, après consultation du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres, à la signature d'une ordonnance modifiant et complétant la loi organique relative au régime électoral. Il y a lieu de relever qu' à ce stade des préparatifs des prochaines élections, la célérité et la transparence avec lesquelles l'amendement de la loi électorale a été opéré, au service et à la facilitation de la tâche de l'Anie, affiche une efficacité et une volonté indéfectibles à respecter les mécanismes juridiques et les outils de contrôle mis en place afin de rompre avec les anciennes pratiques et renforcer la réhabilitation de la confiance entre le citoyen et l'Etat. Dans le même sillage, cette prorogation des délais dénote forcement un engouement inattendu et non moins important de candidats pour les élections législatives et, par voie de conséquence, une adhésion grandissante et confirmée à la voie constitutionnelle, annonçant un changement incontournable de la configuration de la scène politique, de la composante du Parlement et dans l'exercice de la politique. Dans ce sillage , le président de l'Anie, Mohamed Charfi, a indiqué que « son instance avait formulé une demande au président de la République pour la prorogation du délai de dépôt des dossiers, qui a répondu à cette requête, en phase avec l'objectif de ce scrutin consistant en le renouvellement du climat et de la classe politiques et la fondation des institutions sur le libre choix du peuple ». Autrement dit, la machine judiciaire et constitutionnelle mise en branle depuis l'élection présidentielle, fonctionne d'une façon fluide et s'est mise constamment au service de l'expression de la liberté du peuple. La coordination et la transparence entre les différentes institutions affectées au contrôle de la gestion des affaires du pays, s'avère le meilleur gage de l'engagement de l'Etat à faire de ce rendez-vous électoral, le point de départ d'une ère nouvelle, où le peuple ne sera plus considéré comme « mineur » comme cela a été le cas durant les éditions précédentes des élections en Algérie. À ce titre et dans l'optique de préserver le processus constitutionnel de toute entorse qui risquerait d'entacher son parcours et son aboutissement sur des bases fortes, le Conseil constitutionnel a affirmé « la «constitutionnalité» des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidatures pour les élections législatives du 12 juin prochain, considérant qu'elles ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice, par le citoyen, de son droit d'être candidat ». Il y a lieu de rappeler, cependant, que le président de l'Anie avait fait état, récemment, de 1 755 listes de partis politiques agréés et de 2 898 listes d'indépendants désirant se porter candidats aux élections législatives du 12 juin 2021, soit un total de 4 653 listes, sachant que l'Anie avait remis 7 655 809 formulaires de souscription de signatures individuelles aux postulants.

Mohamed Charfi, président de l'Anie

A.A.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

9 mai, date butoir pour l'examen des dossiers de candidature

La date butoir pour l'examen des dossiers des listes de candidats aux prochaines élections législatives a été fixée au 9 mai prochain, a indiqué, samedi dernier, l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) dans un communiqué. «L'examen des dossiers se fait dans les 12 jours au plus tard suivant la date de leur dépôt. Ainsi, la date butoir est fixée au 9 mai 2021», a précisé l'Anie, rappelant également que les délais de dépôt des dossiers de candidature étaient fixés à 45 jours avant la date du scrutin, et partant «le délai de cette opération expirera le 27 avril 2021 à minuit, heure d'Alger». Les formulaires de signatures individuelles doivent être accompagnés d'une fiche d'information comportant les coordonnées des signataires et présentées au président de la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'Anie, 6 heures au minimum avant l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidature, fixé au 27 avril 2021 à 18:00 heure locale», a rappelé l'Anie. «Les partis et les listes indépendantes désirant se présenter aux élections, ayant déposé des imprimés jusqu'au 22 avril 2021 et n'ayant pas rempli le quorum requis conformément aux dispositions de l'article 316 de l'ordonnance n°21-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral modifié et complété, peuvent déposer un nombre supplémentaire d'imprimés de souscription de signatures individuelles dans les délais cités ci-dessus.» Dans ce cas, «un procès-verbal complémentaire contenant les données du premier PV et les nouvelles données sera délivré par le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'Anie, après contrôle des imprimés de signatures individuelles et vérification de leur validité conformément à la loi», a-t-on conclu dans le communiqué.

Le Soir D'ALGERIE

DÉPÔT DES SIGNATURES DES ÉLECTEURS AU NIVEAU DE L'ANIE

16 partis passent l'écueil

De jeudi dernier, ultime délai initialement retenu pour le dépôt et les souscriptions d'électeurs et des dossiers de candidature avant sa prorogation de 5 jours décidée par le chef de l'État, quatre autres partis ont pu honorer ce préalable, jusqu'à avant-hier samedi.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - La prorogation de cinq jours des délais pour le dépôt des signatures des électeurs, de même que celui des dossiers des candidats, décidée jeudi dernier par le président de la République, semble être salutaire pour nombre de partis et de candidats indépendants.

Rien que pour les premiers, ils étaient, jusqu'à avant-hier samedi, seize partis à avoir reçu le quitus de l'Autorité nationale indépendante des élections, dont les délégations au niveau des wilayas ont vérifié l'authenticité, l'unicité et le nombre de ces signatures dans le seuil minimal requis, et qui est de 25 000 à travers un minimum de 23 wilayas, et un minimum de 300 signatures par wilaya comme exigé par la nouvelle loi portant régime électoral. Aux FLN, RND, MSP, El Moustakbal, El Binaa, FJD, PLJ, parti Voix du peuple, FBG, FAN, Jil Jadid, TAJ et Fadjr El Djadid qui ont été les premiers à avoir déposé leurs signatures et autres dossiers de leurs candidats, sont venus se joindre quatre autres partis : Talaie El Hourriyet, le FNA et El Karama.

Et si pour les traditionnels partis à fort ancrage populaires à l'image du FLN, du RND ou encore du MSP, elle ne constituait pas un obstacle majeur en dépit d'une ambiance générale frappée du sceau de l'indifférence, la collecte de ces parrainages d'électeurs relevait d'une gageure pour les petits et notamment les nouveaux partis. À l'image du parti Voix du peuple, lancé par l'ex-cadre du FNA et néanmoins député sortant, Lamine Osmani, qui a réussi à avoir 50 277 signatures à travers 49 wilayas, se plaçant, jusqu'à maintenant, à la sixième place au sein du peloton des 16 partis ayant, jusqu'à présent, à se soumettre à la disposition 316 de la loi portant code électoral. Il y a encore le Front de la bonne gouvernance qui a pu se soumettre à cette condition, que des partis pourtant de loin «plus âgés» comme le mouvement Islah et l'Alliance nationale républicaine peinent à honorer.

Un cadre dirigeant de ce dernier parti affirmait, hier dimanche, que l'ANR a pu collecter jusqu'ici près de 33 000 parrainages, et de n'en avoir déposé qu'une partie au niveau de certaines délégations de wilaya de l'Anie. Serein, notre interlocuteur, qui fait part d'un recours introduit au niveau de la délégation d'Oran concernant l'annulation de près de 1 100 signatures d'électeurs sur les près de 4 000 signatures déposées qui n'étaient pas inscrites sur les listes électorales, alors qu'ils détiennent tous leurs cartes d'électeurs, déclare que le parti a décidé de déposer le reste des signatures avec les dossiers des candidats, le dernier jour du délai prorogé, soit demain mardi.

Sur un autre plan, le mouvement Nahda, un des plus anciens partis de l'ère pluraliste du pays , s'étonne que son nom ne figure pas dans les bilans d'étape relayés par les médias concernant l'opération de dépôt des souscriptions et des dossiers des candidats.

Dans un communiqué signé de son secrétaire général, le mouvement soutient qu'il a souscrit à toutes les conditions règlementaires , pour la participation aux élections législatives anticipées du 12 juin prochain, ce que confirment, dit-il, les procès-verbaux remis par les délégations de wilaya de l'Anie.

Yazid Benaicha dit espérer que ce ne soit là que le résultat d'erreur dans la comptabilisation par le réseau informatique de l'instance que dirige Mohamed Charfi, de toutes les listes de souscription remises par le parti.

M. K.